



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## المجلس الشعبي الوطني

### الجريدة الرسمية للمداوولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د.ج.	داخل الوطن 600 د.ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د.ج.

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية الثامنة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 25 يناير 2006

# فهرس

- اختتام دورة الخريف لسنة 2005
- كلمة السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- ملحق : أسئلة كتابية وأجوبة.

## محضر الجلسة العلنية الثانية العشرين المنعقدة

يوم الأربعاء 25 يناير 2006 (صباحا)

الرئاسة : السيد عمار سعداني، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السيد : - أحمد أويحي، رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.

بحضور السادة - عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتبه.

- جيف وين ورث، عضو الكونغرس الأمريكي وكذا أعضاء وفد عن مؤتمر المجالس التشريعية الأمريكية.

للمشروع النهضوي الكبير الطموح الذي سطره من أجل استقرار الجزائر وتنميتها الشاملة.

إن المجلس الشعبي الوطني، معقل الديمقراطية الذي يتولى النواب في رحابه ممارسة عهدتهم البرلمانية بشرف ومثالية، وتلك مدعاة اعتزاز لنا، ويتبوأ منزلة رفيعة ويؤدي دورا مهماً في صرح المؤسسات الكبرى للدولة التي كرسها الدستور الجزائري.

إن الرهان بالنسبة إلى غرفة البرلمان الأولى يتمثل في تقديم أنسب الحلول التشريعية للتحديات العديدة التي تواجهها بلادنا على درب التقدم، والواجب الذي يقع علينا هو أيضا السهر على الارتقاء بأداء هذه المؤسسة إلى مستوى عظمة المهام الموكلة لها وبما يستجيب إلى مبادئ الحكم الراشد العالمية.

إن حصيلة العمل الذي أنجزه المجلس الشعبي الوطني على مدار الأشهر الثماني عشرة الأخيرة حصيلة أكثر من مشرفة في مجملها، حيث باشرت المؤسسة التشريعية عدّة ورشات وسجلت في جدول إنجازاتها تقدّما معتبرا بخصوص كلّ واحد من الملفات التي تولّت دراستها.

فلقد نجحت في إرساء جسور جديدة من التلاحم والتفاهم وتناسق الأهداف بين الفترة التشريعية الخامسة وأولى المؤسسات التنفيذية الكبرى للدولة.

### افتتحت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السادة وزراء الدولة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس الأمة،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام،

الضيوف الكرام،

أرحب كامل الترحيب بعضو الكونغرس الأمريكي السيد "جيف وين ورث" ووفد عن مؤتمر المجالس التشريعية الأمريكية «NCSL» الحاضرين معنا في جلسة اختتام الدورة.

يطيب لي أن أرحّب بكم جميعا في رحاب المجلس الشعبي الوطني شاكرا لكم مشاركتنا مراسيم اختتام دورة الخريف التي تزامنت مع شفاء فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من الوعكة الصحية العارضة التي ألمت به في غضون الأيام الماضية وعودته الميمونة معافى الروح والبدن، طهورا إن شاء الله، وكلّه عزم وحيوية لمواصلة أداء مهامه السامية تحقيقا

وما أنجزه المجلس يندرج أيضا ضمن مسار عصرنة غرفة البرلمان الأولى وتزويدها بالمعلوماتية وبالأجهزة الرقمية، من أجل أن تحقق تقدماً على درب المفاهيم الجديدة للديمقراطية الإلكترونية، وأن ترسي روابط أقوى مع المجتمع المدني وتفتح للعالم وعلى العالم وتضطلع بمهامها الدستورية بفعالية أكبر على الصعيد الخارجي ومستوى أرقى من حيث النصوص التشريعية.

هذا، وعلى غير العادة، لن أخوض أيتها السيدات، أيها السادة، في الحصيلة المعنوية لأشغالنا خلال الأشهر المنصرمة، وإن كنت اعتبرها حصيلة مشرفة ومرضية.

لن أخوض في كل ذلك، لكنني أقول إن مصداقية المجلس ومصادقته على لائحة المساندة لمشروع الميثاق حول السلم والمصالحة الوطنية ومصادقة مكتبه على اللائحة المنددة برفض الجمعية الوطنية الفرنسية لاقتراح القانون الرامي إلى إلغاء المادة 04 من القانون الفرنسي 58-2005، شكّلنا محطتين في غاية الأهمية من عمر الدورة البرلمانية المنتهية.

وأقول أيضا إن المصادقة على قانون المالية والميزانية لسنة 2006 كانت هي الأخرى مرحلة هامة في الدورة البرلمانية لخريف 2005.

بمصادقتهم على هذا القانون، كان النواب يدركون أنهم يصادقون على أهم الأدوات التشريعية والوسائل المالية التي تحتاج إليها الحكومة من أجل إنجاز المشاريع التي تضمّنها برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية.

لقد نجح النواب، خلال مناقشتهم لهذه المواضيع الثلاثة، في تجاوز اختلافاتهم السياسية ودخس العقائد من أجل تغليب أفكار الأمة ومصالحها، ووقفوا في إعطاء النقاش بعدا بناء والرقى به إلى مستوى تعزّزت به الديمقراطية البرلمانية.

وعلى جانب آخر، عُرض مشروع قانون متعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته من قبل الحكومة على المجلس الشعبي الوطني الذي أدرك الطابع الحساس والاستعجالي الذي يكتسيه هذا النص سيما وأن الهدف الذي يرسي إليه بالأولوية ورد في صلب برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي أكد في

إن المجلس الذي تولى دراسة ما لا يقل عن 41 مشروع قانون، وصوّت على 37 قانونا وناقش 804 تعديلا ووجّه 93 سؤالا كتابيا و 114 سؤالا شفويا للحكومة وبرمج 95 سؤالا شفويا وصادق على 3 لوائح وعقد 340 اجتماعا وندوة وجلسة علنية، هذا المجلس شرّع على أحسن وجه في مجالات جد هامة من مجالات صلاحياته الدستورية في مرحلة حاسمة من مسار الإصلاحات الكبرى التي باشرها فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي نتضرّع إلى الله تعالى التقدير بالحمد والشكر على عودته معافى إلى أرض وطنه.

لقد نجح المجلس في تخصيب النقاش الذي دار في رحابه من أجل إثراء المشاريع الحكومية وسهر على أن تصب هذه المشاريع بما يتوافق أكبر مع ما جاء به برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية.

ولقد نجح المجلس الشعبي الوطني بالارتقاء بالدبلوماسية البرلمانية الجزائرية إلى مستوى مرموق من خلال مشاركة متميزة وفعالة في المؤتمرات متعددة الأطراف، وسعى إلى تطوير تبادلات تشريعية مع العديد من الأمم والمنظمات وتثمين فرص التعاون الثنائي منه ومتعدّد الأطراف ووقع في هذا الإطار على الأدوات القانونية للتعاون مع عدّة برلمانات، كما بذلت مؤسستنا التشريعية جهودا كبيرة لإعادة الهيكلة الداخلية سعيا منها إلى عصرنه مصالحتها الإدارية والتقنية وتحسين تسيير ميزانياتها والرقى بمستوى مواردها البشرية وتكوين النواب.

وقد حرص المجلس الشعبي الوطني شديد الحرص، في مسار التصويت على المشاريع التي تولّى دراستها، على إعطاء برنامج فخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة البعد التشريعي الذي يقتضيه التنفيذ الناجح له، وبذل كل ما بوسعه من أجل أن يكون النجاح على موعد مع الأهداف التي يصبو إليها هذا البرنامج في الصيغة التي زكّاه بها الشعب الجزائري.

وما حقّقه المجلس خلال هذه الفترة نفسها خارج المجالات التشريعية البحتة، أسهم بدوره في استغلال ما ينطوي عليه التعاون البرلماني وتثمينه من فرص وترقية الدبلوماسية البرلمانية، امتدادا ودعما للمواقف الرسمية التي تعتمد عليها الجزائر بخصوص أمهات المواضيع المتصلة بالسياسة الدولية.

الأمية، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وموضوع أسباب التجاوزات الدموية في القارة الإفريقية، والمنظومة المصرفية الجزائرية أو موضوع الجرائم التي اقترفها الاحتلال في الجزائر، بذلت لجان المجلس والمجموعات البرلمانية فيه، جهودا معتبرة من أجل أن تجعل من التفكير المشترك ثقافة حقيقية في رحاب المؤسسة التشريعية.

إنني لسعيد لكثافة الأحداث التي تولت مؤسستنا تنظيمها خارج إطار النقاشات التشريعية البحتة، وأعتبر أن مبادرات الانفتاح على المجتمع كفيلة بأن تسهم في إثراء العمل البرلماني، من حيث أنها تعمل على تعميق جوهر هذا العمل وتوسيعه وإكسابه جوا من المودة وكذا احترافية أكبر.

لقد شرعنا، وسأواصل، تشجيع المبادرات البرلمانية التي تجعل من التفكير والحوار الموسع إلى كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع، النهج للبحث عن الإجماع بخصوص المواضيع التي تطرح على النواب للتشريع بشأنها.

فمن الأمور الطبيعية، بالنسبة إلى أولئك الذين يضطلعون بمهمة التصويت على قوانين جمهوريتنا، أن يعتمدوا، في حكمهم، على رأي الخبراء المسبق، وعلى وجهات نظر المجتمع المدني، على اختلافها وتعددها أحيانا، وعلى الرأي المستنير لموظفين في الدولة لهم الرصيد الكافي من المعطيات والمعارف حول الملف موضوع الاهتمام.

هذا، وأمام التسارع المذهل الذي يشهده التقدم في كافة المجالات، أو ما يصطلح على تسميته "بتقدم التقدم"، صار من غير الممكن معالجة قضايا تشريعية محددة باعتماد حلول نهائية أو حلول تفتقد إلى التجديد، ومصداقية المؤسسة البرلمانية، مثل مصداقية الحكومة، تكمن أيضا في قدرتها على استباق تطور التشريع حول كل مسألة تدخل في نطاق صلاحياتها.

إن القوانين السديدة التي يتولى سنّها مجلس حقق عصرنته، مجلس يتميز بالحيوية والحركية، سيكون لها آجلا الأثر الإيجابي على تسيير البلاد، وستسهم في ترسيخ الصورة الإيجابية التي يحملها المواطنون لمؤسستهم التشريعية.

أكتوبر 2004، بمناسبة افتتاح السنة القضائية "على الأهمية التي ينبغي إيلائها لمحاربة الفساد، أينما كان، وفي كافة المؤسسات بما فيها الجهاز القضائي".

لقد تولى النواب دراسة المواد 74 الواردة في النص الذي عرض عليهم باستعداد كبير، تحذوهم في ذلك إرادة قوية وصادقة للتشريع بأسرع ما يكون حول آليات مكافحة هذه الآفة التي نعلم مدى حرص فخامة السيد رئيس الجمهورية والحكومة للقضاء عليها، والنواب أنفسهم، وبطبيعة الحال، عازمون كل العزم أي النواب على الوقوف بقوة مع فخامة الرئيس في مسعاه النبيل هذا!

أقول وأؤكد مرة أخرى، أمام هذا الجمع الكريم وأمام ممثلي وسائل الإعلام الحاضرين هنا إن نواب هذا المجلس عازمون على الوقوف بقوة مع فخامة السيد رئيس الجمهورية في مسعاه النبيل لمكافحة كافة أشكال الفساد!

وإن كانت هناك مادة واحدة، بل أقول وحيدة من بين المواد 74 التي تضمنتها النص، لم يصوت عليها هذا المجلس، فمرد ذلك أن هناك من النواب من يعتبر أن الغموض الذي يشوب نص هذه المادة يفضي إلى قراءة تتعارض تلقائيا مع أحكام الدستور، نظرا إلى كون صياغة هذه المادة تشدد إجراءات إسقاط حق ممارسة العهدة الانتخابية، إذا ما حدثت الحالة، علما أن هذه الإجراءات محدّدة، كما يعلم الجميع، في صلب الدستور، الذي يعلو كل القوانين، وعلو، من المنظور القانوني، حتى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، هذه الاتفاقية التي تتشرف الجزائر بأنها من البلدان الأولى التي صدّقت عليها، والتي أوضحت بشأنها أن كل ما قد يوضع من عقوبات ضد الفساد لا يمكن أن يكون فعلا بالاتفاق مع النصوص الأساسية السارية في البلد العضو.

هذا، وأسجل كذلك، أيتها السيدات، أيها السادة، العمل المعترف الذي حقّته المؤسسة التشريعية في مجال الانفتاح على المجتمع المدني وعلى محيطها المجتمعي بصورة عامة.

ففي سياق دراستها لمواضيع مختلفة ومتنوعة مثل موضوع القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، وموضوع محاربة

بإرادتها السياسية لخوض الإصلاحات، وقوية بطموحاتها التنموية، طموحات قلّة في العالم هي الأمم التي تجرأ عليها، وذلك بفضل البرنامج التكميلي الخماسي الرامي إلى دعم النمو الاقتصادي، بكلّ الاستثمارات التي تقوم بها الدولة وكلّ ما سيواكبه من استثمارات غير تابعة للدولة، وكل ما يحمله من فرص هائلة بالنسبة إلى القطاعين العمومي والخاص، وكلّ ما سيفرزه من مناصب شغل ومن إمكانيات لتجهيز مدننا وتكثيف الهياكل القاعدية الاجتماعية، وكلّ ما سيتسنى لاقتصادنا ولمجتمعنا الاستفادة منه من تكنولوجيات جديدة في حقل الإعلام والاتصال.

لذلك، ومن أعلى هذه المنصة، أحییّ باسمكم جميعاً، كافة الإيرادات الطيبة التي تزرخ بها بلادنا والتي تعمل على أن تتقدّم أمتنا نحو مستقبل أحسن، وكلّ النساء والرجال الذين تتجسّد من خلالهم، إرادة الجزائريين والجزائريات، وعزمهم الثابت، وروحهم الإبداعية والخلاقة والابتكارية وخصوبة فكرهم في الكثير من المجالات.

أيّها السيدات، أيّها السادة، قبل أن أعلن رسمياً عن اختتام هذه الدورة، أودّ أن أشكر السيد رئيس مجلس الأمة والسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء وكذا زميلاتي، زملائي النواب وأعضاء مجلس الأمة وكذا زوارنا من مؤتمر المجالس التشريعية الأمريكية «NCSL» على تشریفهم لنا بحضورهم حفل اختتام دورة المجلس الشعبي الوطني الخريفية لعام 2005.

كما أودّ أن أهنيّ خالص التهنئة السيدات والسادة النواب الذين تولّوا مهمّتهم التشريعية بكلّ إخلاص وأسهموا في توصيل صورة لمؤسسة جمهورية حرة ونزيهة في الوقت نفسه، رمز دولة عصرية.

كما لا يفوتني أن أتوجّه بالتهنئة لموظفي الغرفة التي أشرف برئاستها، فالنجاح المشجّع الذي صنّعه الإصلاحات الأولى والذي يؤسس للأمال في أن يتحقّق كامل مسار تحديث المجلس، لا يمكن أن يكون ثمرة عمل شخص واحد أو مجموعات من الإيرادات الطيبة، بل هو نتاج عمل جماعي يتضافر فيه نبيل المهام البرلمانية للمنتخبين وإخلاص المستخدمين الذين يرافقونهم تقنيا في أداء مهامهم.

أيّها السيدات، أيّها السادة، لنغتم فرصة ما تبقى إنجازها في عمر هذه الفترة التشريعية الخامسة، من أجل أن يسهم البرلمان الجزائري في تعزيز السلم والمصالحة الوطنية، تطبيقاً للميثاق الذي زكاه الشعب في 29 سبتمبر المنصرم.

فلنعمل سوياً، برلماناً وحكومة، مواطنون وممثلو المواطنين، ناخبون ومنتخبون، حكام ومحكومين، إدارة ورعية، على تضافر كل ما نملك من مواهب من أجل أن نصير الأهداف النبيلة التي ينشدها هذا الميثاق حقيقة ملموسة لا رجعة فيها في حياة الجزائريين والجزائريات اليومية.

لنستثمر سوياً كلّ هذه القيم التي تجمعنا وتصنع تراثنا الجمهوري المشترك.

لنعمل سوياً على تشييد جسور متينة من التضامن القوي فوق كافة مجموعاتنا وكافة شرائح مواطنينا، وولاياتنا ومدننا وقرانا، ومداشرنا وتشكيلاتنا السياسية واختلافاتنا.

إن الجزائر لا يمكن تشييدها دون كافة قواها الحية، وهذه القوى لا يمكن لها أن تغرف حماسها إلا من الجزائر، ولا يمكن لها أن تزدهر وتتنامى دون الجزائر.

ولهذا، من الضروري تجاوز كافة أشكال التعصّب، ومن الضروري أن ننتهج السبيل الذي تُلميه مُثُل الوثام المدني والسلم والمصالحة والتلاحم الوطني، دون سواه، وأن نتبع الدرب الذي تفرّضه التحديات الكبيرة للتنمية المستقبلية للجزائر.

أيّها السيدات، أيّها السادة، إنها لآفاق مشيرة، سيما وأن جزائر اليوم شمّرت مجدداً على ساعديها واستعادت استقرارها السياسي وانسجامها، واستعادت مكانتها في العالم، جزائر تعمل تدريجياً على تحسين معيشة مواطنيها، جزائر تنتج الخيرات وجزائر بدأت تذوق طعم التقدّم في كثير من مجالات تنميتها.

إن الجزائر، التي هي في مفترق الطرق، كما لم يسبق لها ذلك إلا نادراً في تاريخها، واثقة من خياراتها الاستراتيجية، هذه الجزائر التي التحقت بركب التقدم العالمي، هذه الجزائر هي قوية

بالعودة إلى مقاعد المجلس بنشاط وحيوية لمواصلة المهام الملقاة عليهم.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته تصفيق.

مراسم الاختتام :

تلاوة سورة الفاتحة.

- الاستماع إلى النشيد الوطني.

أعلن رسميا اختتام دورة الخريف عملا بالمادة 05 من القانون العضوي أشكركم والجلسة مرفوعة شكرا.

**رفعت الجلسة في منتصف النهار  
والدقيقة العشرين**

إن نجاح مسار تحديث المجلس سيصنعه جماعيا نوابا وموظفو المجلس الشعبي الوطني، ما داموا متحصنين بإرادة مشتركة للرفعي بالمؤسسة الموقرة التي ينتمون إليها.

كما أشكر وأهنئ أعضاء أسرة الإعلام الذين سهروا على توصيل أصداء العمل التشريعي وغيره وإعطاء الحياة التشريعية المكانة التي تستحقها في الساحة الإعلامية، وأسهموا بذلك في ترقية وتعزيز العلاقة الطبيعية التي تربط بين الناخب والمنتخب، وإطلاع الرأي العام بكل ما تحمله هذه العلاقة من روابط بين الشعب والمؤسسة التي فوض لها مهمة تمثيله.

تمنياتى لكم ولكافة البرلمانين بإقامة طيبة وسط عائلاتهم ومواطنيهم في دوائرهم الانتخابية، وكذا تمنياتى لهم أيضا

## ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

### 1- من السيد عبد القادر بلحسن :

إلى السيد مراد مدلسي وزير المالية.

الموضوع : سؤال كتابي.

- بناء على أحكام الدستور، لا سيما المواد 100 و134 منه،
- طبقاً لأحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 8 مارس من سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

إن عملية مسح الأراضي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى الفرد والمجتمع ولها انعكاسات كثيرة على حياته الاقتصادية والاجتماعية كونها ذات صلة بالعقار الذي يعد العامل الأساس في الاستقرار والازدهار.

توحي السياسة الحالية المتبعة في هذا القطاع بتراجع أداء العملية نظراً إلى قلة الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية المسخرة لهذا الغرض من جهة وعدم تطوير المصالح والموارد البشرية تماشياً مع متطلبات المرحلة من جهة أخرى.

ولاستدراك النقائص التي عرفتتها بعض العمليات السابقة، ولتحقيق الأهداف المتوخاة من العملية أوصي بجملة من الاقتراحات أحرصها فيما يأتي :

1- إقحام وسائل الإعلام الثقيلة في العملية لنشر ثقافة المسح لدى عامة الناس وتنظيم حصص تلفزيونية وإذاعية لهذا الغرض.

2- تقليل من نسبة "المجهول" INCONNU» في عمليات المسح لتحقيق الأهداف المرجوة من العملية وتفاذي المشاكل الناجمة عن ذلك والتي تؤدي أحياناً إلى تجميد المعاملات العقارية.

3- في الجانب التنظيمي، توقيف العمل على مباشرة عملية المسح في بلدية والانتهاه منها وبعد ذلك التنقل إلى بلدية أخرى لتفادي تبعض الجهد وطول مدة الإنجاز.

### 4- رفع وتيرة تسليم الدفاتر العقارية لأصحابها.

ولغرض تقريب إدارة مصالح مسح الأراضي من المواطن وتفعيلها ونظراً إلى شساعة ولاية عين الدفلى وطبيعتها الريفية والفلاحية، من المفيد التفكير في فتح فرعين لمسح الأراضي، واحد ببلدية خميس مليانة وبتقدم وجندل وبرج الأمير خالد وعين : خميس مليانة ومليانة وبومدفع وجندل وبرج الأمير خالد وعين الأشياخ وحمام ريغة والآخر ببلدية العطف يشرف على نشاط الدوائر الآتية : العطف والعبادية وروينة وبطحية.

أما فيما يخص ترقية الموارد البشرية فقد تم تصنيف ولاية عين الدفلى في المنطقة الثانية «zone 2» رغم اشتغالها على ثلاثة مهندسي دولة وثلاثة مهندسين، هذا التصنيف مجحف في حق العاملين بهذه المصلحة ويقتضي إعادة النظر فيه ومكافأة أعوان وإطارات هذه الإدارة وفق التنظيم المعمول به.

لأسباب السالفة الذكر أتوجه إلى معاليكم بالأسئلة الآتية : لغرض إعطاء دفع جديد لعمليات المسح بمختلف مناطق الوطن بصفة عامة وبولاية عين الدفلى بصفة خاصة، ماهي التدابير المزمع اتخاذها في هذا المجال من قبل مصالحكم؟

ويهدف إنصاف ولاية عين الدفلى، هل لكم أن تعيدوا النظر في تصنيفها بناء على ما تحتويه من إطارات وكفاءات؟ وهل يستفيد إطارات هذه الولاية من ترقية مستقبلية مثل نظرائهم في القطاع؟

وتقبلوا منا، معالي الوزير فائق التقدير والاحترام.

### - رد السيد الوزير :

الموضوع : سؤالكم الكتابي رقم 234 المتعلق بإعداد المسح العام للأراضي.

المرجع : مراسلة السيد وزير العلاقات مع البرلمان المؤرخة في 27/12/2005 تحت رقم 672/و.ع.ب/د/أ

يتعلق الأمر باتفاقية قرض من البنك العالمي الذي سمح بتوفير الشروط الضرورية لتحسين إعداد المسح العام للأراضي وفق وتيرة متوافقة مع الاحتياجات المتزايدة بحددة في مجال تطهير الوضعية العقارية.

ولقد نتج عن هذا التمويل :

- اقتناء ومنح جميع مصالح مسح الأراضي أدوات الطبوغرافية للملاحظة والقياس وعتاد الإعلام الآلي والنسخ، علاوة على طائرة تم تخصيصها للمعهد الوطني للخرائط والبحث عن بعد، وهي المؤسسة المختصة لالتقاط الصور عبر الجو والتكوين وترقية المستوى المهني لمستخدمي مسح الأراضي.
- إنجاز منشأة جديدة تضم مصالح مسح الأراضي وتحسين الجهاز التنظيمي وتبسيط إجراءات ومناهج مسح الأراضي،
- إعادة تنظيم مصالح مسح الأراضي.

لقد سمحت هذه التدابير بتسريع وتيرة الإنتاج المسحي الذي ارتقى بذلك مستواه السنوي المتوسط، حيث انتقل :

أ- بالمناطق الريفية :

من 90 هكتار في سنة 1992 إلى 500 هكتار في سنة 2005.

ب- بالمناطق الحضرية :

من 500 هكتار فقط في سنة 1992 إلى 13000 هكتار في سنة 2005.

لكن تجدر الإشارة إلى أن الوضعية، لا سيما بالمناطق الريفية، لم تكن تسمح لفرق مسح الأراضي بالتنقلات الميدانية، وهو الأمر الذي حال دون بلوغ نتائج أحسن.

في الوقت الحالي، ومع التحسن المحسوس للوضعية، تجري الأشغال الميدانية بشكل عادي.

لذا فإن عمليات مسح الأراضي هي حاليا في طور الإنجاز :

- بالمناطق الريفية : 165 بلدية.
- بالمناطق الحضرية : 126 تجمعا حضريا.

وفيما يخص المسائل المطروحة، يتعين الإشارة إلى ما يأتي : بالنسبة إلى استعمال وسائل الإعلام الثقيلة : ما عدا الصحافة

السيد النائب المحترم،

لقد، تفضلتم بطرح السؤال لمعرفة ماهي التدابير التي ستتخذها دائرتي الوزارية لتسريع وتيرة تقدم أشغال المسح العام للأراضي، لا سيما على مستوى ولاية عين الدفلى.

وأبدتكم في هذا الشأن بعض الملاحظات، وقدمتم اقتراحات متعددة.

فاعتبرتكم من جهة، أن التراجع في عمليات مسح الأراضي، الذي سجل في وقت معين، كان بسبب النقص في الوسائل البشرية والمادية المخصصة لمسح العام للأراضي، ومن جهة أخرى، ترون أن تنظيم مصالح مسح الأراضي لا يتماشى مع متطلبات المرحلة.

ومن أجل تحسين هذه الوضعية، تقدمتم بالاقتراحات الآتية :

- 1- استخدام وسائل الإعلام الثقيلة لإعلام الجمهور بشكل معتبر عن الأهمية التي يكتسيها المسح العام للأراضي،
- 2- التقليل من نسبة الوحدات العقارية المسجلة في حساب "المجهول"،
- 3- تفادي فتح عمليات مسح الأراضي بالولاية نفسها، في عدة بلديات معا،
- 4- رفع وتيرة تسليم الدفاتر العقارية.

تفترحون أيضا ترتيب ولاية عين الدفلى في الصنف الثاني، بمفهوم القرار الوزاري المؤرخ في 12 ماي 2002.

وشرفتني في معرض الجواب أن أعرب لكم عن جزيل شكري على الاهتمام الذي تولونه لإعداد المسح العام للأراضي وعلى سداد ملاحظاتكم واقتراحاتكم.

وقبل عرض التدابير التي سبق اتخاذها، وكذا تلك المدرجة في برنامج النشاطات لسنة 2006 على الخصوص والرامية إلى تحسين الإنتاج المسحي كما ونوعية، أود أن أنه بأن إنجاز تغطية مسح شاملة للتراب الوطني يشكل هدفا استراتيجيا نظرا إلى أثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا السبب، حظي المسح العام للأراضي، في سنة 1993، بغلاف مالي قدره 28 مليون دولار أمريكي.

وبالنسبة إلى الحالة الخاصة بولاية عين الدفلى : فإن تصنيفها ضمن الفئة الثانية تم وفقا للشروط المحددة في بحر السداسي الأول من سنة 2002.

إن أحكام القرار المحدد لتصنيف الولايات بالنظر إلى الوضعية العقارية، يتم مراجعتها بصفة دورية، ولا شيء يمنع من إعادة النظر في هذا التصنيف في إطار المراجعة المقبلة.

تلكم هي أهم عناصر الإجابة على سؤالكم واقتراحاتكم، وسنبقى في الإنصات لانشغالاتكم المتعلقة بدائرتنا الوزارية. مع أسى عبارات الاحترام والتقدير.

2 - من السيد الطاهر بن عيسى :  
إلى السيد وزير المالية.

الموضوع : سؤال كتابي.

المرجع : المادة 134 من الدستور.

المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

المادة 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.  
برنامج إنجاز سكنات من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (العقاري).

معالي الوزير،

يشرفني أن أحيط معاليكم علما بما يأتي : قام منذ سنة 1989 الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط العقاري بإنجاز عمارة سكنية باثني عشر طابقا وتحتوي في طابقها السفلي على مركز تجاري هام.

يحتوي هذا البرنامج على ما يأتي :

- 48 وحدة سكنية من نوع «F3» - «F4» - «F5» (شقق ذات ثلاث غرف وشقق ذات أربع غرف ذات خمس غرف).

- 52 محل تجاري.

لقد استهلك هذا المشروع نسبة 85٪ من الغلاف المالي المخصص له من الناحية الفيزيائية بلغت نسبة الإنجاز 70٪

والإذاعات المحلية والأيام "أبواب مفتوحة على المصالح"، باعتبارها وسائل تحسيس مستعملة إلى حد الآن، يبدو اليوم، وبالفعل كما تفضلتم باقتراحه، من الضروري اللجوء إلى وسائل أخرى للإعلام مثل التلفزة.

النسبة المرتفعة المسجلة في حساب المجهول : بالفعل، عرفت هذه النسبة مستوى جد مرتفع تصل إلى 30٪ من الملكية العقارية المتواجدة في المناطق الممسوحة. نتجت هذه الوضعية عن الغياب المؤقت للملاك والشاغليين عن الأمكنة، حاليا تقلصت هذه الوضعية بشكل معتبر، حيث وصلت إلى نسبة 4٪، وهذا مستوى يمكن قبوله.

وحتى يتسنى التكفل بالوضعيات العالقة، فقد تم إعداد تعليميتين عامتين تقنيتين ونشرهما لدى جميع المصالح المعنية تلحاحا على تطهير هذه الوضعية بصفة منتظمة.

انطلاق عمليات المسح العام في أكثر من بلدية، من الولاية نفسها في آن واحد :

لقد تم إعطاء تعليمات صارمة مع تذكير دوري بهدف تفادي تشتيت الوسائل البشرية والمادية في إقليم عدة بلديات. في هذا الإطار يوصي دائما بإنهاء في أقرب الآجال، أشغال المسح العام المفتوحة في بلدية ما. غير أنه، ونظرا إلى بعض الطلبات ذات الأولوية المعبر عنها في مستوى عدة بلديات، في الولاية نفسها فإن بعض المسؤولين المحليين يسعون إلى إعطائها أجوبة. كذلك تم توجيه تعليمات بقصد تسطير برامج صارمة مع ضرورة احترامها.

أما بالنسبة إلى تسليم الدفاتر العقارية : فإنه يتم تبعا لوتيرة أعمال المسح العام. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هناك عددا معتبرا من الدفاتر العقارية قد تم إعدادها على مستوى المحافظات العقارية، غير أن أصحابها لم يطلبوها رغم الاستدعاءات التي أرسلت إليهم.

هذا، وسيدخل حيز التنفيذ، خلال السنة الجارية، برنامج إعداد تنظيم المصالح وتكوين الأعوان وعصرنة مناهج العمل وذلك بالاستعمال الأوسع للإعلام الآلي.

هذا، وأعطيت تعليمية للمديرية المعنية بشبكة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط العقاري بالشروع في إجراءات التنازل، موازاة مع مواصلة أشغال إقامة المصعد المنتظر استلامه في نهاية فبراير الجاري 2006.

تلكم هي أهم عناصر الإجابة عن سؤالكم، وسنبقى في الإنصات لانشغالاتكم المتعلقة بقطاعنا الوزاري.

مع أسمى عبارات التقدير والاحترام

3 - من السيد فرحات بن ضيف الله :

إلى معالي وزير المالية.

الموضوع: سؤال كتابي

- طبقا لأحكام المادتين 100 و 134 من الدستور.
- طبقا للمادة 68 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين الغرفتين والحكومة.
- طبقا للمادة 72 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

جاء فخامة رئيس الجمهورية في حملته الانتخابية للعهد الأولى سنة 1999 بعبارة مشهورة والتي ردها من بعده الكثير وخاصة من عايشوا أو عاصروا أيام عزة الجزائر والجزائريين - أرفع رأسك يابا... وقال في حملته الانتخابية في سنة 2004 عنقر الطربوش أو عنقر الشاشية ضانا منه أن رؤوس الجزائريين قد رفعت وبقي لها إلا أن تعنقر ما فوقها أو ما عليها لكن الذي يطلع على حال الجزائريين في كل مناطق الوطن وفي مراكز العبور بالحدود الشرقية في طوابير أمام الجمارك، وأمن الحدود التونسي يترجون ويستعطفون لوضع ختم الدخول وختم الخروج في آن واحد، وينتظرون الساعات أمام معاملات لا تليق بجزائري العزة والكرامة كل هذا لا لشيء سوى ليعود كل واحد من هؤلاء بمبلغ من العملة الصعبة ليعيد بيعه في السوق السوداء ويربح بذلك دينارات لا تسمن ولا تغني من جوع. وحفاظا على كرامة الجزائريين يجب البقاء على هذا الحق والذي يستفيد بموجبه كل مواطن بتحويل مبلغ مالي إلى العملة الأجنبية دون إرغامه على الخروج إلى الخارج وذلك لتجنبيه ما قد وضحناه سابقا.

ويشهد هذا المشروع توقف في أشغال منذ عدة سنوات وفي ظل ذلك بقيت المحلات الفارغة عرضة للاعتداءات وقد انعكس ذلك التأخر على القيمة المالية للهيكل وكذا عدم استغلاله من الناحية الاجتماعية. ناهيك عن تشويه المحيط العمراني للمدينة حيث يقع هذا المشروع وسط المدينة.

وعليه يطيب لي معالي الوزير أن أتوجه إليكم بالسؤال الآتي: ما هي الإجراءات المتخذة أو التي تنوون اتخاذها لإتمام هذا المشروع وتسليمه نهائيا؟

- رد السيد الوزير :

الموضوع : رد على سؤالكم رقم 227 المتعلق بمشروع إنجاز عمارة سكنية من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط العقاري.

المرجع : مراسلة السيد وزير العلاقات مع البرلمان المؤرخة في 2005/12/27 تحت رقم 672/ و.ع.ب. / د / أ.

السيد النائب المحترم،

يشرفني - ردا على سؤالكم الكتابي رقم 227 المذكور مرجعه أعلاه - أن أنهي إلى علمكم أن مشروع إنجاز العمارة السكنية المنطلق فعليا منذ سنة 1989، من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط العقاري قد شهد فترة ركود مثلما ورد في ثنايا استعراضكم لوضعيته، غير أن الإجراءات المتخذة مؤخرا قد مكنت من تجاوز الوضع، ذلك أن هذا المشروع المتضمن 48 وحدة سكنية من نوع 3غ و 4غ و 5غ في شكل عمارة ذات اثني عشر (12) طابقا مع احتواء طابقها السفلي على مركز تجاري هام يضم 52 محلا تجاريا، قد بلغت نسبة إنجازها 90٪ بتاريخ 2005/12/31، حيث لم يبق إلا إتمام بعض المرافق كالمصعد، وهو ما كان موضوع عقد تم إمضاؤه من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط العقاري، على أن تنتهي الأشغال في مدة لا تتعدى ثلاثة (3) أشهر بدءا من تاريخ إمضاء العقد.

وبشكل مواز، فقد اتخذ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط العقاري قرارا في غضون شهر سبتمبر 2005 يقضي بوضع السكنات المنجزة محل البيع دون تكاليف مالية، بهدف ضمان تسويقها.

**- رد السيد وزير المالية**

الموضوع : رد على سؤالكم رقم 230، المتعلق بحق الصرف.  
المرجع : مراسلة السيد وزير العلاقات مع البرلمان المؤرخة في 2005/12/27 تحت رقم 672 / و.ع. ب / د / أ.

السيد النائب المحترم،

إن الترخيص بالصرف للمقيمين المتوجهين إلى الخارج يتم من قبل بنك الجزائر في إطار التحويل الجزئي للعملة الوطنية باعتبار ذلك جانبا من جوانب سياسة الصرف المتبعة في بلادنا.

وينظم حق الصرف من أجل السفر إلى الخارج وفق الأحكام الصادرة عن بنك الجزائر لاسيما منها التعليمات رقم 08-97 المؤرخة في 28 أوت 1997.

وتشترط هذه التعليمات تبرير المنحة السياحية المستفاد منها بوثيقة تثبت الخروج الفعلي من أرض الوطن.

تحرر الوثيقة المعنية في شكل بطاقة معلومات من قبل البنك التجاري في ثلاث (3) نسخ، تودع واحدة منها على مستوى الجمارك.

ويعد عدم احترام هذه التعليمات مخالفة لقوانين الصرف تعرض صاحبها للعقوبات المنصوص عليها في القانون.

هذا، وتعتبر هذه الأحكام الجاري بها العمل في الوقت الراهن، مطابقة لسياسة الصرف المنتهجة من قبل السلطات النقدية والمالية للبلاد.

تلکم هي أهم عناصر الإجابة عن سؤالكم، وسنبقى في الإنصات لانشغالاتكم ذات العلاقة بقطاعنا الوزاري.

مع أسمى عبارات التقدير والاحترام.

**4 - من السيد: مسعود بودراجي :**

إلى معالي وزير المالية

الموضوع: ف/ي أسباب إغلاق بنك شلالة لعداورة وكذا قباضات الضرائب على مستوى ولاية المدية منذ سنة 1994 إلى يومنا هذا.

- بناء على الدستور، ولاسيما المواد 99 و 100 و 134 منه.  
- وبناء على القانون العضوي رقم 02/90 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419 هـ الموافق 8 مارس 1999.  
- طبقا للقانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

معالي الوزير المحترم،

لي الشرف العظيم أن أطرح على معاليكم هذا السؤال المتعلق ببنك شلالة لعداورة والذي أود من خلاله أن أتوصل على استفسار مقنع. حيث يوجد بنك شلالة لعداورة منذ سنة 1980 والذي كان يلي حاجيات كل سكان المنطقة، ولكن في سنة 1994 تم إغلاقه لأسباب كانت معروفة وسائدة آنذاك منها: غياب الأمن بسبب الإرهاب، أي بصفة عامة الوضع الأمني كان غير مستقر.

ولكن معالي الوزير بعد عودة الأمن والاستقرار وانتشار الطمأنينة في ولاية المدية بصفة عامة ودائرة شلالة لعداورة بصفة خاصة بقي البنك مغلق دون أي سبب يذكر، رغم الحاجة الضرورية إلى بنك في تلك الدائرة.

تجدد الإشارة أيضا معالي الوزير، إلى أن بولاية المدية تسعة 09 قباضات ضرائب مغلقة منذ سنة 1997، حيث المقرات موجودة ولكن لا تعمل والتي يمكن ذكرها على التوالي :

- قباضة شلالة لعداورة.
- قباضة السواقي.
- قباضة العومرية.
- قباضة العزازية
- قباضة سبت عزيز.
- قباضة سغوان.
- قباضة ذراع السمار.
- قباضة الشابونية.
- قباضة سيدي المحجوب.

لذا سيدي أتقدم إليكم بسؤال الآتي :

1 - معالي الوزير المحترم، هل من المعقول وجود بنك في دائرة شلالة لعداورة ولاية المدية سنة 1980 وغيابه في سنة 2005؟ رغم أن الجزائر تعرف نموا اقتصاديا هاما ورغم الضرورة الملحة لهذه المؤسسة؟

للضريبة والمالية العامة، بادرت إلى تجميع هذه المصالح (القباضات) بسبب تكلفة تسيير هذه المكاتب مقارنة بمستوى مردودية التحصيلات الجبائية من جهة، ونتيجة الانخفاض النسيج الضريبي الموجود بهذه المنطقة من جهة أخرى.

كما أعلمكم أنه، وبغرض التكفل الناجع بالمكلفين بالضريبة بهذه الولاية، فإن صلاحيات قباضات الضرائب المنشأة، تم تحويل اختصاصها لقباضة "قصر البخاري" كونها تعتبر منطقة عبور جميع سكان بلديات الاختصاص.

وبالنسبة إلى قباضات التسيير فقد تم تحويل اختصاصها إلى المديرية العامة للمحاسبة اعتباراً من شهر نوفمبر سنة 2004، إذ أصبحت هذه القباضات - منذ هذا التاريخ - عبارة عن خزائن بلدية يخضع إنشاؤها وتسييرها لمعايير دقيقة خاصة بالمردودية والنجاعة.

وفي انتظار تجسيد الإصلاحات المزمع إدخالها على هذه المصالح فإن مكتب قباضة التسيير "الشهبونية" يتكفل حالياً بتسيير كل المكاتب ما عدا مكتب "سغوان" الذي يشتغل بشكل عادي. هذا وأعلمكم أن برنامج إصلاح الإدارة الجبائية الجاري إنجازه سيتجسد في إعادة هيكلة هذه المصالح من أجل نجاعة أكبر وجوارية أحسن (من خلال إنشاء مراكز الضرائب الجوارية).

تلكم هي أهم عناصر الإجابة عن سؤالكم، وسأبقى في الانصات لانشغالاتكم المتعلقة بقطاعنا الوزاري.

مع أسمى عبارات الاحترام والتقدير

2 - وما هي الأسباب التي تقف وراء تعطيل إعادة فتح هذا البنك؟

3 - كذلك يمكن طرح السؤال الثاني بالصياغة نفسها ما هي الأسباب التي تمنع إعادة تشغيل قباضات الضرائب التسعة (9) بولاية المدية؟

- رد السيد الوزير :

الموضوع: رد على سؤالكم رقم 225 المتعلق بعدم تشغيل قباضات الضرائب لولاية المدية.

المرجع: مراسلة السيد وزير العلاقات مع البرلمان المؤرخة في 2005/12/27 تحت رقم 672. و.ع. ب/ د / أ.

السيد النائب المحترم،

ردا على سؤالكم المتعلق بأسباب عدم فتح قباضات الضرائب التسع (9) بولاية المدية.

1 - قباضات الضرائب لكل من :

- السواقي، والعززية، والعمارية، وشلالة لعداورة.

2 - قباضات التسيير لكل من :

سبت عزيز، وسغوان، وذراع السمار، والشهبونية، وسيدي المحجوب.

يشرفني أن أعلمكم أن المديرية العامة للضرائب المكلفة بالوعاء والتحصيل الضريبي، وانشغالا منها بضرورة تسيير أنجع